

ويراد بالسؤال استيضاح أمر من أمور الدولة، ومن حق أعضاء البرلمان توجيه الأسئلة ذات الصلة بالجانب المالي. ويعتبر السؤال آلية رقابية من طبيعة سياسية تكون أثناء إصدار القرار المالية (رقابة متزامنة)، وقد تكون بعد صدور هذا القرار ويمكن في بعض الحالات رغم ندرتها أن تكون قبل إصدار التصرف سؤالاً لأحد الوزراء فإنما يبغي من وراء ذلك معرفة هـ وعضو البرلمان عندما يوجـحـ حـقـيقـةـ تـصـرـفـ منـ التـصـرـفـاتـ المـالـيـةـ التيـ قـامـ بـهـ الـوـزـيرـ أوـ الـوـزـارـةـ،ـ مـوـضـوـعـ السـؤـالـ دائـرـةـ العـضـوـ والـوـزـيرـ المسـؤـولـ،ـ فـلـاـ يـحقـ لـشـخـصـ ثـالـتـ التـدـخـلـ فـيـهـ .ـ هـ الأـسـئـلـةـ،ـ 12ـ المـادـةـ منـ الدـسـتـورـ الجـزاـئـريـ إـجـرـاءـاتـ تـوجـيـ يـمـكـنـ أـعـضـاءـ الـبـرـلـامـانـ أـنـ يـوجـهـوـاـ أيـ سـؤـالـ شـفـوـيـ أوـ كـتاـبـيـ إـلـىـ أيـ عـضـوـ فـيـ الـحـكـومـةـ